

# بنك الجزائر

الجزائر، في 25 أوت 2010

## التطورات الاقتصادية و النقدية في 2010

### عرض التقرير السنوي 2010

من طرف محمد لكصاسي

محافظ بنك الجزائر

تهدف هذه الوثيقة إلى توضيح الاستنتاجات الرئيسية لتقرير 2010 لبنك الجزائر الذي يتضمن التطورات الاقتصادية الكلية، المالية و النقدية للسنة تحت الدراسة. تم التركيز خاصة على التطورات الرئيسية للقطاع المصرفي و على السياسة النقدية. و قد نص على التقرير السنوي الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد و القرض ، المعدل و المتمم، في المادة 30 منه.

1. بعد تأثير الصدمة قوية الحجم لسنة 2009 ذات الصلة بالأزمة المالية الدولية و بالأزمة الاقتصادية العالمية، حقق الاقتصاد الوطني أداءات مالية معتبرة في 2010، خاصة تعزيزا للوضع المالية الخارجية الصافية.

سجل ميزان المدفوعات الخارجي الجاري، مرتكزا على تحسن متواصل لسعر برميل البترول في 2010 (80,15 دولار مقابل 62,26 دولار) و بالارتباط مع الارتفاع القوي لإيرادات صادرات المحروقات (26,4٪)، فائضا معتبرا في 2010 (12,16 مليار دولار، 7,5٪ من إجمالي الناتج الداخلي)، في وضع تميز بارتفاع طفيف للواردات (4٪) حيث تقارب الحصة النسبية لسلع التجهيز و سلع نصف المصنعة الثلثين. استفاد هذا الأداء في مجال الحساب الجاري الخارجي من تراجع طفيف في عجز الخدمات، و من شبه توازن في بند عوائد عوامل الإنتاج (الصافي) في ظرف تميز بعائد معتبر بموجب توظيفات احتياطيات الصرف و استقرار فائض بند التحويلات الجارية (الصافي).

يأتي هذا ليؤكد فائض الادخار على الاستثمار الذي ميّز سنوات 2000، باستثناء سنة 2009. بعد العجز الجاري الخارجي في السداسي الأول من 2009، يعتبر فائض سنة 2010 معتبرا، لا سيما و أن رصيد ميزان المدفوعات الجارية أصبح العنصر المحوري لوضعية ميزان المدفوعات الخارجية للجزائر. إن حساب رأس المال و الذي يقتصر أساسا في بند الاستثمارات الخارجية المباشرة (الصافي)، و بعد تسديد المديونية الخارجية الذي تمّ قبل اندلاع الأزمة المالية الدولية، يعتبر هو أيضا في حالة فائض (3,4 مليار دولار). سجل هذا الأخير على وجه الخصوص، تحسنا في

2010 (3,5 مليار دولار مقابل 2,5 مليار دولار في 2009)، بعد وضع خروج صاف □ لرؤوس الأموال بموجب الاستثمارات المباشرة الخارجية في بعض القطاعات.

و عليه، يساهم التحسن الملحوظ في الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات في 2010 (15,58 مليار دولار مقابل 3,86 مليار دولار في 2009) في تغذية مستوى احتياطات الصرف الرسمية للجزائر، الذي يتجاوز ثلاث سنوات (38,33 شهرا) من الاستيراد للسلع و الخدمات. إذ بلغ مستوى الاحتياطات الرسمية للصرف (بما في ذلك الموجودات المعبر عنها بحقوق السحب الخاصة) 162,22 مليار دولار في نهاية 2010 (148,9 مليار دولار في نهاية 2009)، في الوقت الذي استقر فيه الدين الخارجي المتوسط و طويل الأجل (3,679 مليار دولار) و الذي لم يعد يمثل سوى 2,27% من إجمالي الناتج الداخلي المقدر لسنة 2010.

تؤكد هذه المقاييس الرئيسية للوضع المالية الخارجية الصافية للجزائر صلابتها و تدعم قدرتها على مقاومة الصدمات الخارجية، خاصة و أن سياسة تسيير سعر الصرف من طرف بنك الجزائر تساهم بطريقة فعلية في الاستقرار المالي الخارجي. مكنت في 2010، تدخلات بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين البنوك من الحصول على تحسن لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار كمتوسط سنوي (2,64%). بقي سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار تقريبا في مستواه شبه التوازني على المدى المتوسط ، و ذلك على الرغم من التقلبات المتزايدة لأسعار صرف العملات الرئيسية و الضعف الهيكلي للصادرات خارج المحروقات (ما يقارب مليار دولار في 2010). يبين هيكل المدفوعات الخارجية استقرار حصة المدفوعات بالأورو في حدود 46% مقابل 50% للدولار؛ يستخدم هيكل التجارة الخارجية مع الخمسة عشر شريك تجاري رئيسي للجزائر كقاعدة ترجيح لسعر الصرف الفعلي الحقيقي و كذلك سلة العملات المرجعية.

يكتسي، في هذا الطرف، مستوى احتياطات الصرف الرسمية أهمية خاصة إذ يمثل الحائط الأساسي ضد الصدمات الخارجية المحتملة. و عليه، يقوم الاستقرار المالي الخارجي على المدى المتوسط و الطويل بقوة على مواصلة التسيير الحذر لاحتياطات الصرف الرسمية من طرف بنك الجزائر. تتمثل الأهداف المتبعة في هذا مجال في:

- الحفاظ على قيمة رأس المال: التقليل من خطر خسارة القيمة السوقية للأصول، بالاحتفاظ على محفظة متنوعة الأصول ذات النوعية الرفيعة (فيما يخص تنقيط القرض و نوع المصدر) و بتطبيق ممارسات ملائمة لتخفيف المخاطر؛
- الاحتفاظ على مستوى عال □ من السيولة: توظيف الاحتياطات في أصول بتاريخ استحقاق قريب أو التي يمكن إعادة بيعها بسرعة دون فقدان القيمة؛
- الحصول على المردود الأمثل: الحصول على أفضل مردود ممكن مع احترام الأهداف المتعلقة بالأمن و السيولة.

و عليه، إن كانت الإيداعات تتم خصوصا لدى البنوك المركزية و المؤسسات المالية الدولية منذ 2007، استثمرت محافظ الأوراق المالية، و التي تزايدت حصتها منذ ذلك الوقت حيث بلغت 98% كمتوسط إجمالي الاحتياطات، في أدوات تحصل على أفضل تنقيط و بالتالي الأقل مخاطرة، أساسا السندات السيادية .

فيما يخص المردود، واصلت الاستثمارات المحققة من طرف بنك الجزائر في محافظ الأوراق المالية خلال السنوات أين كان معدل الفائدة عاليا، في توليد مردودات مرتفعة نسبيا، أي تقريبا 3% في 2010 و أعلى من 3% في 2008 و 2009. تعتبر هذه الأداءات معتبرة خاصة و أنها حققت في ظرف يتميز بمعدل فائدة جد منخفض في البلدان المتقدمة و معدلات توجيهية قريبة من الصفر بالخصوص في الولايات المتحدة. فضلا عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أن معدلات

المردود الحقيقي تبقى ايجابية. و ساهم التنويع الذي ادخل منذ 2004، سواء كان في اختيار العملات التي تدخل في تكوين تشكيلة الاحتياطيات و توزيعهم على مستوى المحافظ، أو من زاوية الأوراق المالية، حسب صنف الخطر، في هذا الأداء، مع تقليل المخاطر. و يبقى هدف الأمن، أساسيا، مع العلم أن المحيط الدولي قد تميز في 2010 بظهور مخاطر مرتبطة بالدين السيادي في ظرف يتميز بمخاطر بنكية متصاعدة.

2. إن كان فارق التضخم السنوي المتوسط بين الجزائر و منطقة الأورو قد تقلص، و إن بقي مرتفعا، فإن تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار ساهم في الحد من أثر التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار، خاصة و أن أسعار السلع الاستهلاكية ذات المحتوى المستورد القوي قد سجلت ارتفاعا قويا في 2010 (7%). و تعد زيادة الأسعار الدولية للمواد الزراعية الأساسية المستوردة (حبوب و مواد استوائية)، بما فيها زيادة الكتلة النقدية و كذا زيادة الأسعار بالجملة للفواكه و الخضر العوامل الرئيسية التي تفسر و تحدد التضخم، بمساهمات تقدر على التوالي بـ 31%، 62% و 7% كمتوسط في العشرية الأخيرة. و تجدر الإشارة هنا إلى الأثر التضخمي لسوء تسيير الأسواق الداخلية.

بالفعل، و للمرة الأولى منذ خمس سنوات، تراخى معدل التضخم السنوي المتوسط المقاس بمؤشر الأسعار عند الاستهلاك، منتقلا من 6,1% في 2009 إلى 4,1% بالنسبة للمؤشر الوطني و من 5,7% في 2009 إلى 3,9% بالنسبة لمؤشر الجزائر العاصمة. و عكس السنوات السابقة، فقد تولد التضخم في 2010 أساسا من ارتفاع أسعار الخدمات و السلع المصنعة، حتى و إن تأثرت السلع الغذائية بالزيادات الهامة، التي تبقى ضعيفة بوضوح مما كانت عليه في الماضي.

إذا كانت زيادة الأسعار عند الاستهلاك، منذ 2003، أضعف في الجزائر مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و أقل من التضخم الأوسط لكل هذه السنوات، يوحى نباطؤ معدل نمو أسعار الإنتاج الصناعي منذ 2008 و الأسعار عند الاستهلاك في 2010 أن ديناميكية انكماش بدرت في الجزائر، و التي يجب أن يتم تعزيزها بالتحكم في المحددات الرئيسية للتضخم: الإنشاء النقدي خارج المحروقات في تناغم مع النمو الحقيقي، تحكم في زيادة تكاليف العوامل و تحفيز العرض.

3. بعد سنتين من نشاط اقتصادي بوتيرة متواضعة بنسبة 2,4%، تأكد انتعاش النمو، الذي يجره أساسا الطلب الداخلي المدعم بدوره بزيادة الموارد، في 2010 (3,3%)، بينما سجل قطاع المحروقات نموا سلبيا منذ 2006. بالفعل، عرفت كل قطاعات الأنشطة ما عدا قطاع المحروقات نموا إيجابيا، مع أداء ضعيف للصناعة (0,9% مقابل 5% في 2009) و الفلاحة (6,0% مقابل 20,0% في 2009)؛ و ارتفع إجمالي الناتج الداخلي بالحجم خارج المحروقات بنسبة 6,0% في 2010 (9,3% في 2009). يرجع النمو المعتبر خارج المحروقات، و غير الموزع بالتساوي حسب القطاعات، إلى الزيادة في مساهمة قطاعات الخدمات المسوقة، خاصة التجارة و النقل، و غير المسوقة و البناء و الأشغال العمومية، في ظرف يتميز بتراجع نمو الصناعة المعملية و الفلاحة.

بالتوازي، انخفض نمو النفقات الداخلية، و إن يبقى مرتفعا بنسبة 5,5% بالحجم في 2010، تدفعه الزيادة القوية في نفقات الأسر و الإدارات العمومية، مما يؤكد دور النفقات العمومية كمحفز حاسم للنشاط الاقتصادي في الجزائر.

إذا سجل إجمالي نفقات الميزانية ارتفاعا بنسبة 6,3% في 2010، بعد شبه استقراره في 2009، فإن نفقات التجهيز تراجعت على حد سواء في 2009 و 2010 بـ 1,4% و 6% على التوالي، بعد ارتفاعها القوي منذ سنة 2005. بلغ معدل نموها ذروته في 2007 نسبة 41,3% (37,5% في 2008). و عليه، بعد عدة سنوات من التطور المتزايد، انخفضت نسبة نفقات التجهيز/إجمالي الناتج الداخلي، منتقلة من 19,4% في 2009 إلى 15,1% في 2010، ما يشهد على التباطؤ المحسوس للاستيعاب في هذا المجال. أما فيما يخص نسبة النفقات الجارية/إجمالي الناتج الداخلي، استقرت في 2010 (22,2% مقابل 22,9% في 2009)، في حين، نتجت الزيادة في النفقات الجارية خصوصا عن نفقات المستخدمين. بالإضافة إلى هذا، بقي معدل تغطية نفقات التسيير بإيرادات الصادرات خارج المحروقات مستقرا في 2010 (54,8%)، بعد الانخفاض من 2006 إلى 2008.

ارتفعت في 2010، إيرادات المحروقات بـ 20,4%، لتبلغ 66,3% من إجمالي إيرادات الميزانية و مغطية 64,4% من إجمالي نفقات الميزانية. أما بالنسبة للإيرادات خارج المحروقات، الممثلة بـ 33,6% من إجمالي إيرادات الميزانية، فقد ارتفعت بـ 16,5% (14,6% في 2009)، في حين بلغت الحصة النسبية للإيرادات الضريبية 87,6%. من جهة أخرى، إذا بقيت نسبة الإيرادات خارج المحروقات/إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات مستقرة في 2010 (18,7%)، فلا ينبغي لهذا الاستقرار أن يحجب تغير هيكل الضريبة خارج المحروقات خلال السنوات 2004 - 2010. بالفعل، عرفت الاقتطاعات من المداخل، الأجور و أرباح الشركات ارتفاعا أسرع نسبيا من الاقتطاعات من النشاط الاقتصادي (ضرائب على السلع و الخدمات و الحقوق الجمركية). رغم الزيادة الهامة في وعاء هاتين الأخيرتين.

في الإجمال، بعد تقريبا عشرية من الفوائض، سجل الرصيد الإجمالي لعمليات الخزينة عجزا للسنة الثانية على التوالي (0,9% من إجمالي الناتج الداخلي في 2010 و 7,1% في 2009). رغم هذا العجز، تعززت قدرة تمويل الخزينة في 2010، كما يشهد على ذلك قائم موارد صندوق ضبط الإيرادات الذي ارتفع بـ 526,4 مليار دينار ليلعب 40,1% من إجمالي الناتج الداخلي. هذا ما يعزز قابلية استمرار المالية العامة، بغض النظر عن الزيادة في الدين العمومي الداخلي في 2010. يجب أن تكون فعالية الاستثمار العمومي من الآن فصاعدا الهدف النهائي. يجب إعطاء اهتمام خاص لتعزيز محتوى القدرات على الاستثمار.

4. ساهمت عودة الارتفاع في 2010 للموارد المتراكمة (ادخارات مالية) في صندوق ضبط الإيرادات، رغم الارتفاع القوي في نفقات الجارية للميزانية (نفقات المستخدمين و التحويلات) مقارنة لتطورهم في 2009، في التخفيف من التتقيد.

يؤكد تحليل مصادر الإنشاء النقدي في 2010 أن الموجودات الخارجية (بالعملة الصعبة) تشكل العنصر الأساسي في هذه العملية و بالتالي في تكوين الادخارات المالية للأعوان الاقتصاديين غير الماليين. وكذا قائم الموجودات الخارجية الصافية لبنك الجزائر المعبر عنه بالدينار، أي 11 854,02 مليار دينار في نهاية 2010، الذي تم تثقيده في حدود 72,4% (خارج التقييم). نظرا لضعف الموجودات الخارجية الصافية للبنوك، يمثل مكمل الإنشاء النقدي بالقروض الموجهة للاقتصاد (3 671,1 مليار دينار) موزعة من طرف البنوك و المؤسسات المالية. و بالتالي، مقابل مجمل أصوله، المشكلة أساسا من الموجودات الخارجية (احتياطيات الصرف)، يتمثل قائم الادخارات المالية (ودائع لدى البنوك و النقد الائتماني) للمؤسسات و الأسر (8 323,28 مليار دينار في نهاية 2010) و قائم الادخار المالي (صندوق ضبط

الإيرادات و ودائع أخرى في الحساب الجاري لبنك الجزائر و البنوك) و للدولة (5 108,13 مليار دينار في نهاية 2010).

و قد ساهم، في ظرف كهذا الذي يتميز بتطور الادخار المالي، التأثير المزدوج للتعقيم من طرف الخزينة و امتصاص فائض السيولة من طرف بنك الجزائر في إرساء أقوى للاستقرار النقدي و المالي في 2010، رغم العودة إلى التوسع في الكتلة النقدية M2 (13,8%).

بعد توسع نقدي منخفضا تاريخيا تم تسجيله في 2009 (3,1%) تحت تأثير الصدمة الخارجية الهامة، تميزت سنة 2010 بالعودة إلى التوسع النقدي، لكن بمعدل أقل من الوتيرات العالية التي ميزت سنوات 2006 إلى 2008. بارتفاع قدر بـ 10,2% في 2010، تراقف استرجاع دور الموجودات الخارجية الصافية في عملية الإنشاء النقدي مع مواصلة حيوية القروض الموجهة للاقتصاد.

عكس وضعية العديد من البلدان الناشئة التي سجلت تقلصا في القروض الموجهة للاقتصاد الراجع للأزمة المالية الدولية، ارتفعت القروض الموزعة من طرف البنوك العاملة في الجزائر للمؤسسات و الأسر، مباشرة أو عن طريق الاستثمار في السندات المصدرة من طرف المؤسسات، بـ 15,6% في 2010 (خارج إعادة شراء القروض غير الناجعة من طرف الخزينة). توافق هذه الزيادة النمو القوي للقروض، بالمفهوم الحقيقي، خلال سنة 2010، مما يضع الجزائر في مجموعة البلدان الناشئة ذات النمو السريع للقروض. تحت تأثير النمو القوي للقروض متوسطة و طويلة الأجل، ارتفعت حصة هذه القروض إلى 59,9% في نهاية 2010 مقابل 57,2% في نهاية 2009، مما يؤكد ديناميكية التمويل طويل المدى لمشاريع الاستثمارات لا سيما عن طريق المجمعات البنكية، مساهمة بذلك في تمديد فترات نضج التمويل البنكي.

ساهمت في الجزائر، ظروف التمويل المواتية و صلابة النظام البنكي أمام الصدمة الخارجية في تعزيز دور قناة القرض في تخصيص موارد الادخار؛ إذ تعززت هذه الأخيرة خلال سنة 2010، سواء على مستوى قطاع المحروقات أو في قطاعات الأنشطة الأخرى، بعد تقلص ودائع قطاع المحروقات في 2009. من المفيد الإشارة أنه في نهاية 2010، تجاوز قائم الادخار المالي للأسر و المؤسسات الخاصة قائم المؤسسات العمومية، بما فيه المتعلق بالمحروقات.

و عليه، ساهم الارتفاع الهام لودائع البنوك (تحت الطلب و لأجل بالدينار) في 2010، 12,5% مقابل انخفاض بـ 8,2% في 2009، في تعزيز أكثر لقدرة رؤوس الأموال القابلة للاقتراض التابعة للبنوك، و المرساة على موارد متزايدة، مستقرة و وضعية جيدة للسيولة. فضلا عن ذلك، بعد الفائض في السيولة موزع أكثر فأكثر على مستوى البنوك في الساحة. إلا أن هذا تسبب، في نشاط أقل ديناميكية في السوق النقدية مابين المصارف. بالفعل، بحكم أنها تتوفر على موارد مالية مستقرة و التي تسمح لها بتأدية نشاطاتها المختلفة في ظرف يتميز بضعف خطر السيولة، لم تتدخل البنوك إلا بصفة نادرة في السوق النقدية للحصول على السيولة أثناء سنة 2010، خاصة للاستجابة لأهداف تشكيل الاحتياطيات الإجبارية التنظيمية.

على الرغم من حدة فائض السيولة الهيكلية و المغذاة عن طريق الانتعاش المعتبر للنمو النقدي في 2010، ساهمت الإدارة المنسقة للسياسة النقدية من طرف بنك الجزائر، في احتواء الضغوطات التضخمية في 2010 و سمحت بالتالي

بارسء المزيء من الاستقرار النقءي. اعتمءء الإءارة الفعالة للسياسة النقءية في التخفيض الفعلي لفائض السيولة، نظرا لءم التقيء للموءوءاء الءارءية الءء مءزايءة في 2010 بعء الصءمة الءارءية لـ2009. فضلا عن ذلك، إذا شكلك الءءاءيااء الءرة بالءءوسط مبلغ 63 مليار ءينار في 2010، ءءءر الإءارة بأن على هذا المبلغ ، ءبلغ الوءائع الءرة للبنوك، الءي لا ءءءءل في العمليااء مع بنك الءزائر، 54 مليار ءينار .

و عليه، و بعء الءءءل في 2009 في الءهاز الءءظيمي المءضمن أءواء إءارة السياسة النقءية (اسءرءاعاء السيولة، ءسهيلاء الوءائع المءلة للفائءة و الءءاءيااء الإءبارية)، ءميزء سنة 2010 بإصلاء الإءار القانوني في المءال أين ءم اعءبار هءف الءءءم كهءف نهاءي للسياسة النقءية، مع الءءفاظ بالأهءاف الكمية النقءية. و هذا ما يعطي في الوءاع، ءورا للمءاميع النقءية و القرضية في إءارة السياسة النقءية من طرف بنك الءزائر، بينما يأءء ءوءع الءءءم في الأءل القصير، من الآن فصاعءا، أهمية خاصة.

أءى ءوءع الءءءم و رقابءه ببنك الءزائر إلى ءظوير أءاة ملاءمة منذ سبءمبر 2009، أي نموءء ءوءع ءءءم لأءل قصير يسءءب لانشءال رؤية مسءقبلية، لءرض الءوءع الشهرري لمعءل الءءءم و ءظوره لأفق سنة واءءة. على سبيل المءال، لم يءءءى فارق ءوءع المءوسط السنوي للءءءم لنهاءة سنة 2010 المنءز في سبءمبر 2010 إلا بـ0,14% نءة مءوية من معءل الءءءم المءقق و المءسوب من طرف الءيوان الوطني للإءصائيااء لشهر ءيسمبر(3,91%). و بالءالي، بقي مءوسط الءءءم السنوي قريب من الءوءعاء قصيرة الأءل. بعء هذا المعءل للءءءم في ءرابع مءارئة مع الارتفاع في الأسعار في نهاءة 2009 (5,74%) بءءامع مع هءف الءءءم المءءء من قبل مءلس النقء و القرض (4%)، + أو - نءة واءءة) بموءب سنة 2010، كهءف ضمنري للسياسة النقءية.

5. ءبقى مساهمة السياسة النقءية في الاستقرار المالي ءاسمة في الءزائر، نظرا لهيمنة البنوك في الءهاز المصرفي الءزائري. يبقى القءاع المصرفي في 2010 صلبا، مرسى على موارء ءابءة و مءزايءة ووضعية ءء مءينة لسيولة المصارف. إن كان نشاط البنوك يءره أساسا مقءع نشاط القروض، فإن صلابة القءاع المصرفي مءءبرة على ءء سوى من زاوية ءظور نشاطه أو فيما يءعلق بمردوء رؤوس أمواله (return on equity) و مردوء أصوله (return on assets).

ءعء مؤشرات الصلابة سواء ءلك المءعلقة بالمصارف العمومية أو الخاصة قربية من ءلك المسءلة في البلدان الناءئة: نسبة الملاءة مريحة ( 23,31% في 2010 مءابل 22,11% في 2009) أكثر مما وءء في ءوصيااء بازل3، مردوء هام لرؤوس الأموال ( 20,72% في 2010) و مردوء مءءبر للأصول (1,52%)، المواءة لأءسن الءءاء المءققة في البلدان الناءئة. هامش الفائءة للمصارف في ارتفاع (63,80% في 2010 مءابل 57,36% في 2009)، بءءامع مع انءفاء الأعباء ءارج الفائءة ( 39,40% في 2010 مءابل 49,98% في 2009).

على صعيد ءوءة مءفظة القروض، سهءء المصارف على ءعزيز ءسيير مءاطر القروض و المعءل الءام للءيون غير الناءعة لءاية نهاءة 2010 المءمیزة بالانءفاء، رعم بقاء مسءوى هذه الءيون أعلى من المءاييس الءولية في هذا المءال. يءم ءكوين المءونات الخاصة بالءيون غير الناءعة بشكل مرءفع ( 74,1% مءابل 68,3% نهاءة 2009) مما يبين أن البنوك، العمومية و الخاصة، مع رءعهم لرؤوس أموالهم ، سهروا على ءكوين المءونات اللازمة .

أخيراً، عززت التدابير الجديدة المتعلقة بالنقد و القرض في أوت 2010 مهام بنك الجزائر في مجال الإشراف و الرقابة البنكية و أسندت له صلاحيات جديدة في مجال الاستقرار المالي. في هذا الإطار، عزز بنك الجزائر قدراته في مجال اختبارات الصلابة، بالموازاة مع وضع اللمسات الأخيرة لجهاز التنقيط الجديد للبنوك و المؤسسات المالية، من زاوية رقابة أفضل للمخاطر المصرفية (إشراف موجه حول المخاطر).

في الإجمال، يجب على البنك أن يتأكد من أمن و صلابة الجهاز المصرفي، كشرط مسبق لتخصيص فعال للموارد لصالح الاستثمار المنتج، نظراً لإصرار فائض الادخار على الاستثمار.

تطلعا لنمو مستدام، قائم على التنوع، و إعادة توازن هيكل الاقتصاد الوطني مع وجوب تفضيل تطور الفلاحة و الصناعة و الخدمات المنتجة قصد تقليص التبعية للمحروقات و بالترابط مع الإنفاق العمومي. لبلوغ النمو الممكن خارج المحروقات على المدى المتوسط، يصبح دور المصارف حاسماً في مجال تمويل الاستثمارات المنتجة و الأنشطة خارج المحروقات الخالقة لفرص العمل. يجب إدراج تخصيص كهذا للموارد المالية المتاحة ضمن هدف مزدوج للتطوير المالي، أخذا بعين الاعتبار الإدراج المالي و النمو الاقتصادي القوي خارج المحروقات. يجب أن يرافق هذا، بتحسين مستمر لمناخ الاستثمارات، خاصة وأن استعمال الادخارات المالية المتاحة لدى الدولة للتمويل الذاتي لبرنامج الاستثمارات العمومية (نفقات التجهيز) تسمح بالوقاية من أي أثر الإقصاء.